مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

صحافة عراق ما بعد الحرب

LONDON

Head Office : Third Floor ،46 Grays Inn Road London WCIX8LR

Tel.: (0044) 2074301367، Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S، A venue de la Renaissance، 10. B-1000 Bruxelles، Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152، Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768،Road 2442،Block 324، Juffair، P.O.Box 11505

Tel.: 825600 Fax : 825700 E.mail:(IBM) gcssbh@batelco.com.bh

س

صحافة عراق ما بعد الحرب رؤية تقييمية

ترتب على احتلال العراق منذ التاسع من إبريل2003 من قبل قوات التحالفللأنجلو أمريكيةتطورات مأساوية على كافة المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، ألقت بتداعياتها المباشرة على مختلف فئات الشعب العراقي وفي مقدمتهم رجال الإعلام والصحافة الذين يعانون الانقسام والتدهور الملحوظ في وضعهم الاجتماعي والمهني والمادي بغياب كيانهم النقابي.

فعلى المستوى الأمني تتواصل عمليات السلب والنهب والتي طالت التراث الحضاري والثقافي للشعب العراقي، وظهرت عمليات الانتقام وتصفية الحسابات بين العشائر وبعضها البعض، وارتفعت معدلات العنف والجريمة نظرا لعدم وجود رادع بسبب غياب السلطة، كما ألقى هذا الوضع بتداعياته المباشرة على الأمن القومي العربي وخاصة لجهة تزايد الاختراق والتغلغل الإسرائيلي في العراق في محاولة لتعظيم مكاسبها السياسية والاقتصادية من احتلاله وتعزيز هيمنتها على المنطقة، وحالة الفوضى والانفلات الأمني وعدم الاستقرار وبروز النزاعات الطائفية فيه والتي عززت من مخاوف دول الجوار وفي مقدمتها دول الخليج التي أصبحت الآن أبعد من ذي قبل عن العراق الذي كان ولازال يمثل تحديا أساسيا أمامها.

وعلى الصعيد السياسي، يشهد العراق نوعا من الفوضى الحزبية والسياسية، حيث بلغ عدد الأحزاب المعلنة حتى الآن أكثر من 70 حزبا اختلفت في التوجهات والأيديولوجيات، قامت في معظمها على أسس طائفية أو عرقية وسعت إلى تكوين كيانات ومؤسسات مستقلة خاصة بها بل ويملك بعضها ميليشيات عسكرية خاصة به، بشكل يهدد بتفكك وانحلال الدولة العراقية خاصة إذا ما تم الاتجاه إلى تكريس وترسيخ فكرة الفيدرالية كنظام حكم.

وعلى المستوى الاقتصادي، يبرز هذا الوضع المأساوي واضحا، حيث يعاني الاقتصاد العراقي من من "شلل تام" في كافة القطاعات انعكس في وجود حالة من التدهور غير المسبوق في مستويات المعيشة المعيشة للمواطنين، فمعدلات البطالة ارتفعت إلى70% من مجموع الأيدي العاملة وفقا للبيان الصادر عن الصادر عن "اتحاد العاملين العراقيين يوم2003/6/11، وارتفع معدل الفقر إلى أكثر من90% من من مجموع السكان البالغ 24 مليون نسمة مقارنة بـ 80% قبل الاحتلال، وتراجعت معدلات الأجور

س

الأجور الحقيقية إلى أدنى المعدلات العالمية (ما يتراوح بين 1–4 دولارات شهريا)، وانعكس ذلك ذلك على التردي الملحوظ في مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين من صحة وتعليم وإسكان وإسكان ومواصلات واتصالات.

وقد لعبت سلطات الاحتلال دورا مهما في تكريس وترسيخ هذا الواقع، وذلك من خلال مجموعة الإجراءات والسياسات الخاطئة التي اتخذتها في إدارة العراق، بدءا من تجاهلها للفوضى الأمنية العارمة التي تعاني منها البلاد وعدم اتخاذ أية خطوات جادة لإعادة الأمن والنظام، مرورا بتفكيك معظم المؤسسات السيادية العراقية وترحيل موظفيها مثل قرار حل وزارات الدفاع والخارجية والإعلام والتلكؤ في اتخاذ أية خطوة جادة بصدد إعادة مقاليد الحكم للعراقيين وإنهاء الاحتلال كما وعدت قبل الحرب، وانتهاء بسعيها إلى تعميق الطائفية والعرقية بما يضمن بقاءها لأطول فترة ممكنة في هذا البلد.

وقد أدى هذا الواقع الصعب الذي يعيشه العراقيون في ظل الاحتلال إلى تطورات عديدة على الساحة الصحفية والإعلامية ثقافيا ومهنيا ووطنيا وقوميا، حيث أصبح العراق يعاني من فوضى إعلامية كاملة تعددت فيها الإصدارات الصحفية التي تقدر بمائتي صحيفة تضاربت فيها الاتجاهات السياسية والحزبية، بل والأخطر من ذلك انشقاق كيان نقابة الصحفيين هناك إلى عدة تكتلات وتجمعات تناوئ بعضها البعض، الأمر الذي دفع اتحاد الصحفيين العرب إلى الإعلان عن عقد مؤتمر دعا إليه مجموعة من الخبراء والمفكرين العرب .كان لي شرف المشاركة فيه .للبحث في الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذا الوضع ومساعدة الصحفيين العراقيين على تجاوز محنتهم، دون أن يعني ذلك اعترافاً بوضعية الاحتلال أو بنتائجه وإفرازاته.

الإعلام العراقي من التقييد إلى الفوضى:

وجدت وسائل الإعلام العراقية نفسها فجأة ودون مقدمات في مواجهة وضع جديد لم تتعود عليه عليه طيلة الـ 35 عاما الماضية، فبعد الرقابة الصارمة التي كان نظام صدام حسين يمارسها ضد مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والتي كانت أشبه بفرض "الوصاية"، وجد العراقيون العراقيون أنفسهم أمام انفلات إعلامي لا يختلف عن الانفلات الأمني الحاصل منذ أن سقطت بغداد، حيث بغداد، حيث أصبحت الساحة الإعلامية في العراق مباحة لكل من يريد أن يصدر جريدة أو ينشئ إذاعة

س

إذاعة أو قناة تلفزيونية دون رقيب، لاسيما بعد أن أصدر الحاكم الأمريكي للعراق "بول بريمر" يوم يوم 2003/4/23 قرارا بحل وزارة الإعلام وتسريح الموظفين فيها، الأمر الذي أفرز عددا من الظواهر الظواهر جسدت بشكل أو بآخر حالة الفوضى والانفلات الإعلامي في العراق **ومنها:**

1 . **تعدد الجهات المشرفة على الإعلام:** فهناك سلطة الاحتلال والمتمثلة في "سايمون هاسلوك" المفوض الإعلامي الذي عينه الحاكم المدني الأمريكي في العراق "بريمر" وأسند إليه مهمة إعادة بناء المؤسسات الإعلامية في العراق، وكانت أولى الإجراءات التي اتخذها في هذا الصدد، إنشاء "شبكة الإعلام العراقية" بتمويل من حسابات مجمدة لوزارة الإعلام العراقية في عواصم أوروبية قدرت بنحو 6 ملايين جنيه إسترليني، وقد أصدرت تلك الشبكة صحيفتين، هما: "الصباح" و"سومر"، كما أشرفت على قناة إذاعية وأخرى تلفزيونية يرأسها حاليا "جورج منصور" خلفاً لـ"أحمد الركابي" الذي استقال في الخامس من أغسطس 2003 بعد أن اتهم سلطة الاحتلال بالفشل في استثمار المحطات العراقية أو الاحتفاظ بالعاملين المحليين، الأمر الذي أدى إلى هزيمتها في الحرب الدعائية لصالح دول مثل إيران والرئيس العراقي السابق صدام حسين، كما كشفت وثائق صادرة عن الحكومة البريطانية نشرتها صحيفة الوطن السعودية يوم 2003/8/22 عن قيام قسم الإعلام والمعلومات في وزارة الخارجية البريطانية بإعداد خطة متكاملة لإنشاء وإدارة نظام إعلامي من إذاعة وتلفزيون حسب المواصفات البريطانية، ومن المؤشرات على بدء تنفيذ تلك الخطة: ظهور إعلانات لشغل وظائف في هيئة الإعلام العراقية بداية من وظيفة رئيس الهيئة في البصرة وانتهاء بوظائف محررين ومهندسين فنيين، وذلك على موقع الـ"بي.بي.سي".

وهناك مجلس الحكم الانتقالي حيث يشير بعض المراقبين إلى تحركات يقوم بها أعضاء المجلس ترمي إلى إنشاء "هيئة للإعلام" تشرف على وسائل الإعلام المختلفة وتتبع المجلس مباشرة، ومن المتوقع أن تقوم بإنشاء قناة عراقية وإذاعة وأن تصدر صحيفة يومية، غير أنه لم يحدد حتى الآن موعد لبدء الإعلان عن هذه الهيئة أو بث القناة أو خروج الصحيفة إلى الشارع العراقي.

س

2 . تعدد القنوات والإذاعات العراقية وتضارب توجهاتها السياسية، فقد شهد العراق خلال الخمسة شهور الماضية تزايدا ملحوظًا في عدد القنوات والإذاعات المتباينة سياسيا، **فعلى مستوى الإعلام المسموع،** اكتظت أجهزة الراديو بالمحطات الإذاعية الناطقة بلسان الأحزاب والحركات السياسية المختلفة على اختلاف مذاهبها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: إذاعة "المستقبل" الناطقة باسم حركة الوفاق الوطني، وإذاعة العراق الحر الصادرة عبر الإنترنت ويرأسها "عماد علي"، وإذاعة كردستان العراق، إضافة إلى الإذاعة التابعة لشبكة الإعلام العراقية التي تتحدث بلسان "قوات التحالف"؛ **وعلى مستوى الإعلام المرئي،** هناك قناة شبكة الإعلام العراقية أو كما يسميها الشعب العراقي "قناة الاحتلال"، إضافة إلى القناتين الفضائيتين التابعتين للحزبين الكرديين الرئيسيين في العراق، الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، كما أن هناك قناتي "سحر" و"العالم" الإيرانيتين اللتين تبثان باللغة العربية وطغتا على الشارع العراقي خلال الأسابيع الأولى من الاحتلال.

3 – الصحافة العراقية وأزمة "الفوضى"، فمع سقوط صدام حسين اختفت كافة الأنظمة والقوانين التي كانت تنظم العمل الصحفي في العراق، وأصبحت عملية إصدار صحيفة أو مجلة لا تحتاج إلى أي موافقة من أية جهة حكومية، لهذا ارتفع عدد الصحف الصادرة في العراق خلال الشهور الخمسة الماضية من خمس صحف إلى ما يتراوح بين 180 و200 صحيفة يومية وأسبوعية، وأخرى نصف أسبوعية وشهرية، وكذلك صحف تصدر بين يوم وآخر، مختلفة في التوجهات السياسية الأيديولوجية والأهداف، **يمكن تقسيمها على النحو التالي:**

– **ما يمكن تسميته بالصحافة الرسمية،** والتي تتمثل في صحيفتي "**الصباح**" و"**سومر**" اللتين تصدرهما شبكة الإعلام العراقية التابعة لسلطة الاحتلال، إضافة إلى صحيفتي "الوقائع العراقية" الصادرة عن وزارة العدل العراقية وجريدة "العراق اليوم" الأسبوعية التي تشرف عليها القوات الأمريكية وتوزعها مجانا على العراقيين وقوات، وتتخصص تلك الصحف في نشر القرارات التي يصدرها الحاكم الأمريكي "بول بريمر" والترويج للمفاهيم والأفكار التي تطرحها الإدارة الأمريكية في العراق.

س

- **الصحافة الحزبية، التي** تهتم بالترويج لأفكار معينة ومطالب أساسية تتبناها الأحزاب التي تمثلها أو بعض العرقيات أو الطوائف الدينية التي تمثلها تلك الأحزاب، ونشر تحقيقات عن الممارسات القمعية للنظام العراقي السابق، ولا توجه هذه الصحف الاهتمالكافي إلى أخبار العالم العربي ومشكلاته وصراعاته وقضاياه بما فيها القضية الفلسطينية، ومن أهم هذه الصحصنحيفة "الاتحاد" الصادرة عن حزب الاتحاد الوطني الكردستان، وصحيفة "التآخي" الصادرة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، و"طريق الشعب" الصادرة عن الحزب الشيوعي العراقي، و"الساعة" الصادرة عن الحركة الوطنية العراقية الموحدة التي يرأسها الشيخ "أحمد الكبيسي"، و"نداء المستقبل" لحركة الوفاق الوطني العراقي، وصحيفتا "المؤتمر" و"فجر بغداد" اللتان يصدرهما المؤتمر الوطني العراقي الذي يتزعمه أحمد الجلبي، وصحيفة "التضامن" وهي أسبوعية ويصدرها حزب المصالحة والسلام، ومطبوعة "دار السلام" التي يصدرها الحزب الإسلامي العراقي، وصحيفة "العدالة" الصادرة عن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، و"النهضة" الصادرة عن تجمع الديمقراطيين المستقلين بزعامة عدنان الباجه جي، و "الطليعة" لسان حال الحزب الاشتراكي الناصري.

- **الصحافة الدينية:** وتمثلها صحف تنتمي لمنظمات دينية ، وتتبنى غالبيتها المذهب الشيعي أو السني، الأمر الذي يجعلها أحد مصادر تهديد الوحدة الوطنية في العراق، **ومن أهم هذه الصحف:** صحيفة "**الحوزة**" وتهتم برصد أنشطة رجال الحوزة وفتاواهم الدينية، ومجلة " **الفتوى**" التي تكاد تكون الوحيدة الممثلة للمذهب السني في العراق وتصدر شهريا، ومجلة "**الكوثر**" نصف شهرية وتتناول شؤون الشيعة في العراق.
- **الصحافة المستقلة:** وتشمل الصحف التي كانت تصدر خارج العراق إبان حكم صدام حسين من قبل بعض قبل بعض المعارضين، ومن أبرزها: صحيفة الزمان التي يصدرها الإعلامي المعروف "سعد البزاز"، البزاز"، و"المستقلة" التي أغلقتها الإدارة الأمريكية بعد أن نشرت مقالاً في 13 يوليو 2003 دعت فيه فيه إلى قتل كل من يتعاون مع الأمريكيين ولكنها عادت وسمحت لها بالصدور مرة أخرى بعد أن أفرجت أفرجت عن رئيس مجلس إدارتها"عبد الستار الشعلان" ورئيس تحريرها "ضاري الدليمي"، إضافة إلى إلى صحيفتي "القبس" و"العراق الجديد".

س

- **الصحف الأجنبية:** وتهدف إلى تقريب وجهتي النظر العربية والغربية، وتستهدف الطبقة المثقفة من الشباب العراقي، ومنها: جريدة "بيان العراق" (Baghdad Bulletin) والتي يقوم بإعدادها مجموعة من الشباب البريطاني والأمريكي كانوا يعملون في صحف بريطانية مثل : صحيفة "إيفننج ستاندرد" و"ديلي تلجراف"، ويرأس تحريرها "ديفيد إندرز" وهو أمريكي الجنسية ويبلغ من العمر 22 عاما، وكان أول إصدار لهذه الصحيفة في السادس من يونيو الماضي.
- **الصحافة التجارية:** وتمثلها العديد من الصحف التي أصدرها صحفيون ورجال أعمال لتحقيق مكاسب شخصية، سياسية أو مالية، ولذا فقد اتجهت بعضها إلى تأييد الاحتلال بصورة مثيرة للانتباه، فيما اتجه بعضها الآخر إلى الاعتماد على الفضائح لزيادة المبيعات، فيما لعب بعضها على وتر مشاعر الغضب المتنامي تجاه الأمريكيين بين أبناء الشعب العراقي**ومن أهمها:** صحيفة "حبزبوز" وهي صحيفة فكاهية من نوع التابلويد، و "الجماهير" الأسبوعية، و "الصحاف"، و "الرصيف" اليومية التي قام بنشرها أحد خريجي كلية الهندسة ويقوم بكتابة مقالتها وأخبارها بخط يده على أوراق بيضاء.

س

الصحافة العراقية وأزمة التمثيل:

في ظل هذه الفوضى الصحفية والإعلامية التي يعيشها العراق، يمكن التمييز بين أربع مجموعات صحفية تشكل المجتمع الصحفي في عراق ما بعد الحرب، وهي:

1) مجموعة الصحفيين الأكراد الذين ينتمون من الناحية التنظيمية إلى اتحاد الصحفيين في كردستان العراق، ويلتزمون بقانون المطبوعات الصادر عن المجلس الوطني لكردستان العراق (البرلمان الكردي) عام 1993، ويضم هذا الاتحاد أكثر من 80 صحيفة كردية ومجلة ونشرة دورية تصدر، أبرزها: "كردستان الجديد" و"الإخوة" و"الاتحاد".

2) جماعة الصحفيين الذين عادوا من المنافي ومعظمهم ينتمي من الناحية التنظيمية إلى اتحاد الكتاب والأدباء العراقيين وجمعيات الصحفيين العراقيين في أوروبا وهم ليسو أعضاء في نقابة الصحفيين، وكان بعضهم قد فصل من النقابة في السنوات الماضية بسبب آرائه السياسية.

3) الصحفيون الجدد الذين انضموا إلى الصحافة للمرة الأولى بعد سقوط نظام صدام حسين، وهم عدد كبير وأغلبيتهم الساحقة من الشباب الطامحين إلى إقامة صحافة حرة ومستقلة في ظل عراق ديمقراطي.

4) الصحفيون الذين كانوا يعملون فعلاً بالصحافة في ظل نظام صدام حسين، ويصل عددهم إلى 1000 من أصل 2000 صحفي، وأبرزهم: "لؤي عبد المجيد" رئيس التحرير السابق لجريدة "الجمهورية" ومدير التحرير الحالي لصحيفة "المؤتمر".

وتدعي كل مجموعة من هذه المجموعات الأربع أحقيتها في اختيار القواعد المنظمة للصحافة في العراق، وتمثيل الصحفيين العراقيين في الخارج، وهو ما تجلى بصورة واضحة خلال مؤتمر الصحفيين العراقيين الذي عقد في يوليو 2003 ورأسه "شهاب التميمي"، ورغم نجاح المؤتمر في انتخاب لجنة تحضيرية لدراسة الوضع الصحفي في البلاد، إلا أن هناك عددا كبيرا من الصحفيين الذين اعترضوا على شرعية انعقاده وقاطعوه.

وبدلاً من أن يؤدي هذا المؤتمر إلى توحيد الجهات الممثلة للصحفيين العراقيين، أسفرت الخلافات الخلافات الداخلية إلى بروز ثلاث جهات تتصارع بعضها البعض حول تمثيل الصحافة العراقية، وهي:

س

وهي: نقابة الصحفيين العراقية التي تشكلت في يوليو2003 بموافقة سلطة الاحتلال، ولجنة التنسيق التنسيق الديمقراطية للصحفيين العراقيين، التي رفعت مذكرة إلى محكمة استئناف بغداد طالبت فيها بإلغاء فيها بإلغاء المقررات التي اتخذها مؤتمر نقابة الصحفيين العراقيين، معتبرة هذا المؤتمر "لا يمثل الجسم الجسم الصحفي العراقي"، كما عقدت بدورها اجتماعا اختارت فيه لجنة تحضيرية للإعداد والتحضير لمؤتمر والتحضير لمؤتمر نقابي كامل تنبثق عنه قيادة نقابية وطنية، إضافة إلى اتحاد الصحفيين في كردستان كردستان العراق.

متطلبات التعامل مع الوضع الصحفي و الإعلامي في العراق:

في ضوء هذا الوضع الصحفي والإعلامي المعقد في العراق، تبرز أهمية وجود رؤية أو استراتيجية لاتحاد الصحفيين العرب للتعامل مع هذا الوضع بالشكل الذي يدعم توحيد المؤسسات الصحفية والصحفيين العراقيين ويحقق المصالح الوطنية والقومية لهذا البلد. وفي هذا الإطار، وقبل إبداء عدد من الأفكار والمقترحات التي نتصور أنها تخدم هذا الغرض، نجد أنه من الضروري **الإشارة إلى الملاحظتين التاليتين:**

أولاً: أن النقابات الصحفية العربية وخاصة اتحاد الصحفيين العرب مدعوة للتحرك بفاعلية لمساعدة الصحفيين العراقيين والدفاع عنهم والتخفيف من معاناتهم الإنسانية والمهنية والمادية، لأن تجاهل أوضاع هذه الفئة سيجعلها أداة طيعة في يد سلطات الاحتلال أو الجهات الإسرائيلية التي بدأ تغلغلها يزيد في العراق والتي قد تستخدمها في تبرير ممارساتها والدعاية لأهدافها والتي تتناقض بالطبع والمصالح الوطنية العراقية والقومية، وبالتالي فإذا كان الموقف العربي العام هو العمل على إنهاء الاحتلال والحد من أضرار قراراته، فإن هناك ضرورة لإيجاد آلية أو وسيلة ما للتعامل مع الصحفيين والإعلاميين العراقيين وتغليب توجهاتهم القومية والعروبية، ويكتسب هذا الأمر أهمية مضاعفة في ضوء الدور المهم الذي تلعبه الصحافة ووسائل الإعلام عموما في تشكيل توجهات الرأي العام في أي مجتمع فضلاً عن قيمه وسلوكياته.

ثانيا: أن أي تحرك عربي في هذا الصدد وخاصة من جانب اتحاد الصحفيين العرب لابد وأن ينطلق من مجموعة من المبادئ الأساسية التي تتفق والنظام الأساسي للاتحاد **ومنها:**

س

- وحدة العمل النقابي والصحفي وعدم التفرقة في العضوية بسبب الانتماءات السياسية أو العرقية أو الطائفية، لأن انشقاق الصحفيين العراقيين إلى تكتلات أو تجمعات يناوئ بعضها البعض يحمل مخاطر عدة على المجتمع العراقي، أبرزها توظيف الإعلام لخدمة أهداف أو مصالح فئوية وطائفية ضيقة على حساب المصالح الوطنية والقومية للعراق، بما يكرس وضعية الانقسام الطائفي والعرقي فيه ويزيد المخاوف من الانزلاق إلى صراعات داخلية وربما حروب أهلية.
- ضمان حرية الرأي والتعبير وحرية إصدار الصحف وحرية واستقلالية العمل النقابي في العراق.
- تعزيز التوجه العروبي للصحفيين والإعلاميين العراقيين خاصة في ظل وجود العديد من المؤشرات السلبية التي تزيد من مخاوف ابتعاد أو حتى انسلاخ العراق عن عروبته.

انطلاقاً من هذه المبادئ، يمكن تقديم عدد من الأفكار والمقترحات التي نتصور أنها تمثل مدخلاً مهما في التعامل مع الصحفيين العراقيين**منها:**

1) **العمل على وضع الأطر والآليات القانونية والتنظيمية** اللازمة لربط الصحفيين العراقيين باتحاد الصحفيين العرب على النحو الذي يضمن تقيدهم بالأهداف العامة للاتحاد، ويتطلب ذلك فتح المجال واسعا أمام إعادة قبول عضوية هؤلاء الصحفيين في الاتحاد بعد زوال الكيان النقابي السابق لهم.

ويبدو الوضع في العراق بالغ التعقيد، فالتنظيم النقابي السابق الذي كان يحظى بعضوية اتحاد الصحفيين العرب كممثل للعراق انهار بسقوط بغداد في التاسع من إبريل2003، والمشكلة التي تواجه الاتحاد تكمن في تحديد أي التجمعات أو التكتلات النقابية السائدة الآن على الساحة لتمثيل العراق؛ حيث يدعو البعض إلى عدم الاعتراف بهذه التكتلات بدعوى أنها إما جاءت بموافقة الاحتلال وبالتالي فهي غير مشروعة وإما أنها تمثل مصالح فئوية ضيقة، ويطالب هؤلاء بالسماح للصحفيين العراقيين بالانتساب مباشرة إلى الاتحاد عملاً بالمادة (10) من النظام الأساسي، في حين يطالب البعض الآخر بالاعتراف بواحدة من هذه النقابات أو التكتلات أو بعضها باعتبار أنها المجال الوحيد المتاح أمام الاتحاد للتعامل مع الصحفيين العراقيين.

س

وفي تصورنا فإن التعامل الأمثل مع هذا الوضع هو من خلال قيام الاتحاد بإجراء حوار متعمق بين هذه التكتلات لإعادة تشكيل النقابة على أسس سليمة، مع فتح المجال أمام الصحفيين العراقيين للانتساب إليه بموجب المادة (10) من نظامه الأساسي حتى يتم تشكيل نقابة تتوافر فيه الشروط التي تحظى بالقبول العربي، مع ضرورة وضع معايير أو شروط معينة في الصحفيين العراقيين المنتسبين، منها: الإيمان بالمصالح الوطنية والقومية للعراق، وأن يكون على درجة مقبولة مهنيا، وأن يتقيد بالأهداف العامة للاتحاد.

2) **العمل على سرعة تشكيل اتحاد صحفي قوي،** فرغم التحفظات الجدية التي يمكن إبداؤها على الوسيلة التي تم بها تشكيل نقابة الصحفيين العراقية في يوليو الماضي، فإنه يمكن الانطلاق من التعامل مع هذا التكتل . وليس بالضرورة الاعتراف بعضويته في الاتحاد كممثل للصحفيين العراقيين . لإجراء حوار شامل بين كافة فئات الصحفيين وتكتلاتهم في الساحة العراقية تمهيدا لإجراء انتخابات جديدة لتشكيل نقابة تضم ممثلين عن مختلف الفئات وخاصة: اتحاد الصحفيين في كردستان، والصحفيين العراقيين في الخارج، والصحفيين الممثلين في الكيان النقابي السابق، إضافة إلى ممثلين للصحفيين الجدد والذين أبعدهم النظام السابق من النقابة.

ولإنجاح مثل هذا الحوار يمكن لاتحاد الصحفيين العرب القيام بعدد من الإجراءات منها السفر إلى العراق والالتقاء مع مختلف فئات الصحفيين العراقيين أو دعوة ممثلي الاتحادات الصحفية المختلفة في العراق للاجتماع بهم في مقر الاتحاد في القاهرة للتعرف على توجهاتهم المختلفة، ومن ثم محاولة التقريب بينها في إطار الحفاظ على الثوابت والمصالح العراقية والعربية، ومن الممكن أن يتم البدء بالتكتلات الثلاثة الرئيسية وهي : نقابة الصحفيين العراقية التي تشكلت في يوليو2003، ولجنة التنسيق الديمقراطية للصحفيين العراقيين، واتحاد الصحفيين في كردستان العراق.

ومن الضروري التأكيد على عدد من المبادئ في عملية إعادة بناء نقابة الصحفيين العراقيين، منها: أن تكون مستقلة وبعيدة عن نفوذ الأحزاب السياسية والجماعات الدينية والطائفية المختلفة، وضمان استقلالها كذلك عن سلطات الدولة وبالطبع سلطات الاحتلال، وأن يتم اختيار الصحفيين على أساس انتمائهم المهني فقط.

س

3) تعزيز الحوار والتعاون مع المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الصحفيين وحرية الرأي والتعبير مثل "الاتحاد الدولي للصحفيين" ومنظمة "مراسلون بلا حدود" والضغط من أجل تخفيض القيود المفروضة على الصحفيين العراقيين وتحسين أوضاعهم.

4) التنسيق مع التكتلات الصحفية المختلفة داخل العراق لاقتراح قانون جديد للصحافة في العراق وميثاق شرف صحفي يرسخ حرية الرأي والتعبير وحق المواطنين في الحصول على المعلومات وتداولها ويوفر الحصانة للصحفيين خلال ممارساتهم لمهامهم، ورفض أية محاولات لفرض قوانين خارجية على الصحفيين العراقيين، ويمكن الاستفادة من خبرات ودعم المنظمات الدولية المعنية لتحقيق هذا الهدف.

5) ضرورة قيام المؤسسات والنقابات الصحفية العربية واتحاد الصحفيين العرب بالمشاركة في إعادة تأهيل الصحافة العراقية، تمهيدا لاستعادة نشاطها الصحفي، لخدمة الأهداف والمصالح الوطنية بعيدا عن هيمنة سلطة الاحتلال، وتنظيم برامج ودورات لتدريب الصحفيين العراقيين وتأهيلهم مهنيا وفق وسائل وأساليب حديثة، وتوعيتهم بخطورة الأوضاع القائمة في العراق وبضرورة توحيد مواقفهم وتوجهاتهم بما يخدم المصالح الوطنية والقومية للعراق.

وعموما فإن مواجهة هذا الواقع المرير الذي تعيشه الصحافة و الصحفيون العراقيون معه لن تتحقق إلا في إطار حل أشمل للقضية العراقية برمتها يتضمن إنهاء الاحتلال وتشكيل حكومة وطنية تمثل كافة فئات الشعب العراقي من خلال انتخابات حرة وديمقراطية تقوم بوضع الأطر القانونية لتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في إطار من الحرية والمسؤولية والحفاظ على المصالح والثوابت الوطنية والقومية.

مخاطر وتحديات حرب العراق

بقلم د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2003/9/8

في مشهد دراماتيكي امتزجت فيه مشاعر الحزن بعلامات الدهشة وعلى خلاف كل التوقعات من كافة المحللين على خلفية التصريحات النارية من القيادات العراقية، سقطت العاصمة العراقية بغداد في يد القوات الأمريكية، وتبخر النظام العراقي تاركًا شعبه ومقدراته وجها لوجه أمام الآلة العسكرية الأمريكية الجبارة.

وخرج الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على الشعب العراقي عبر الشبكة التلفزيونية التي أقامتها قوات التحالف في بغداد ـ خرج

بوش ليهنئ الشعب العراقي ويزف إليه بشرى سقوط نظام صدام ، ويستمر في خطته الطويلة من الخداع والتضليل ويعدهم بالرخاء والرفاهية وأن تكون ثروات بلادهم لهم وبترولهم لهم، ما يعيد إلى الأذهان صورة نابليون بونابرت حينما جاء بحملته لغزو مصر وارتدى العمامة ونزل إلى الشعب المصري يتودد إليه ويعلن أنه ما جاء إلا ليخلصه من طغيان الأتراك، إلا أن بوش قد نسى عمامة نابليون.

وكما كان الرئيس العراقي السابق صدام حسين وقت وجوده في السلطة غامضًا في كل قراراته ومواقفه التي جلبت الخراب والدمار على شعبه وأمته كان اختفاؤه أكثر غموضًا.

واجتهد المحللون في تفسير سر اختفاء صدام فمنهم من ذهب إلى أنه قد قتل في الغارة الأمريكية الأخيرة على المجمع الرئاسي ببغداد ومنهم من قال بأنه خرج من بغداد إلى مسقط رأسه تكريت ليستطيع تجميع قواته ومواصلة الحرب.

وهناك من قال بوجود صفقة تمت بين القوات الأمريكية والنظام الحاكم عبر وسطاء تم بموجبها تسليم بغداد للأمريكان وخروج صدام وحاشيته من العراق، ورغم أن هذا التصور الأخير قد يضعفه التركيبة الشخصية للرئيس العراقي إلا أن ثمة مؤشرات قد تقويه ومنها: الاختفاء المفاجئ لصدام ونجليه وجميع قواده في وقت واحد وكذلك ضرب القوات الأمريكية لمقر قناة الجزيرة وقناة أبو ظبي واللتان كانتا تغطيان الحرب بعيدًا عن السيطرة الأمريكية وكذلك ضرب فندق فلسطين ومحاصرته ليلة هروب صدام والذي يفسره البعض أنه تم للتغطية على الهروب الكبير.

وكما كان السقوط دارماتيكيًا كان المشهد بعد السقوط أكثر إثارة فقد عمدت القوات الأمريكية إلى فتح أبواب السجون خاصة بعد أن غابت قوات الأمن العراقية ليخرج من بها ويعبرون عما بداخلهم بإيعاز من القوات الأمريكية فيرقصون ويهللون ويسقطون تماثيل صدام ويسلبون وينهبون كل ما تطاله أيديهم من الممتلكات العامة والخاصة.

وفي تفسير مناف لجميع الأعراف السياسية والعسكرية يعلن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في مؤتمر صحفي بالبنتاجون أن هذه التصرفات تصرفات عادية ومتوقعة من شعب عانى الظلم والاستبداد على أيدي حكامه محاولا الإيحاء بأنها تصرفات تتسق وطبيعة الشعوب العربية غير المتحضرة.

وهنا تثور جملة من علامات الاستفهام: لعل أولها: أن ما حدث في بغداد من أعمال سلب ونهب لم يحدث مثلاً في ألمانيا النازية عقب سقوطها في أيدي قوات التحالف في الحرب العالمية الثانية.
وثانيها: أن هذه الأعمال قد طالت كل المباني الحكومية في بغداد إلا وزارة البترول التي حرصت قوات الحلفاء على حمايتها.
وثالثها: أن ما حدث يعد مخالفة صريحة للقانون الدولي الذي يلزم قوة الاحتلال بحفظ الأمن والاستقرار في البلد المحتل.
ورابعها وهو الأهم هو أن جورج بوش قد أرسل قواته إلى العراق - كما كان يقول - لتحرير الشعب العراقي ويترك في ذات الوقت ثرواته ومقدراته في وزارة التخطيط العراقية والبنك المركزي والمتحف العراقي بكل ما يحويه من تراث لا يقدر بثمن كيف يترك كل ذلك عرضة للنهب والسلب , ولعل الأمر الأخطر من ذلك كله هو أن رامسفيلد يحاول بتفسيراته أن يفتح بابا جديدا لغزو (تحرير) جديد.

وبدأ مؤشر الآلة العسكرية الأمريكية بالفعل يشير إلى سوريا فلم تتوقف الاتهامات الأمريكية إلى سوريا قبل الحرب وأثناءها فمن اتهام بأن سوريا قد أمدت العراق بأسلحة وأجهزة عسكرية حساسة إلى اتهام ثانٍ بأنها كانت تقوم بشراء السلاح للعراق نيابة عنه في وقت الحظر إلى ثالثٍ بأن صدام حسين قد أخفى أسلحة الدمار الشامل في سوريا إلى رابع بأن القيادات العراقية الهاربة قد تفر إليها, إلي خامس بأنها تأوي وترعي منظمات إرهابية وقائمة الاتهامات طويلة ولن تنتهي ما دامت إسرائيل تزكي نارها.

فليس بخاف المكاسب الإسرائيلية الكبيرة من وراء غزو العراق فقد أكد الكثير من المراقبين أن إسرائيل قد ساهمت في هذه الحرب , فهناك العديد من الأسلحة الإسرائيلية قد استخدمت فيها إضافة إلى أن الولايات المتحدة قد استفادت من الخبرات الإسرائيلية في حرب الشوارع والمدن في فلسطين.
وتنتظر إسرائيل العديد من المكاسب فإضافة إلى الحكومة العسكرية المحتلة القادمة في العراق بقيادة الجنرال المتقاعد "جارنر" المعروف بموالاته لإسرائيل والتي ستقيم بلا شك علاقات استراتيجية مع إسرائيل، هذه العلاقات التي ستمثل خرقًا كبيرًا يصعب رتقه في النظام العربي فإن إسرائيل تنتظر أيضًا مد خط أنابيب البترول القديم من كركوك إلى حيفا والذي كان قد توقف في عام 1948 إضافة إلى العديد من المكاسب الأخرى على طريق النظام الشرق أوسطي.

أما تهديد سوريا وربما ضربها وغزوها فإنه يؤدي إلى إعادة رسم خريطة المنطقة بالكامل .

والأمر الأخطر بالنسبة لسوريا هو أن الولايات المتحدة في ظل الإدارة الحالية قد غيرت سياستها والتي كانت تقوم على الاحتواء والردع والتي اتبعتها منذ بداية الستينيات من القرن الماضي وقد اكتفت خلالها بتوفير عنصر الردع أي الاكتفاء بتوفير القدرات العسكرية والنووية الكفيلة بإبادة الخصم في حالة مبادرته بمهاجمتها إلى سياسة الضربات الوقائية التي تعني مهاجمة أعدائها المحتملين لإجهاض مخططاتهم وإفشال مساعيهم للنيل منها وتكمن خطورة هذا المفهوم في احتفاظ الولايات المتحدة لنفسها بالحق المنفرد في تحديد هؤلاء الأعداء المحتملين ، ما يبرز إمكانية استخدام الولايات المتحدة لهذا المبدأ في هجماتها على الدول ذات التوجهات المغايرة لها وكذلك في ظل عدم اكتراثها بالشرعية الدولية واعتمادها على شريعة القوة وإعلائها لمفهوم السيادة المشروطة الذي يوجب عدم احترام السيادة الوطنية للدول التي تعجز عن مكافحة الإرهاب أو تهادنه.

في ظل كل هذه المؤشرات يبدو الخطر المحدق بسوريا جليا فهل يبادر النظام العربي أو ما تبقى منه باحتواء هذا الخطر؟

وتحاول الولايات المتحدة في ظل هيمنتها على العالم أن تنفرد بكل شئ، حتى الحقائق والمعلومات لا تريد أن يعرف العالم إلا ما تريده أن يعرفه وهو ما بدا جليًا في إدارتها لحملتها في العراق والتي شهدت تعتيمًا إعلاميًا وتضليلاً لم يشهده العالم منذ اختفاء "جو زيف جوبلز" وزير الدعاية الألماني النازي من 1933 حتى 1944 وتماشيًا مع سياستها الجديدة (الضربات الوقائية) اتبعت الولايات المتحدة في هذه الحرب كل أساليب ووسائل الحرب النفسية وهو ما تنبأ به بعض المحللين في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي حينما توقعوا أن تصبح الحرب النفسية جزءًا رئيسيًا من الحروب في الفترات القادمة.

يقول "بول لاينبرجر" وهو من أوائل الذين مارسوا الحرب النفسية الحديثة خلال الحرب العالمية الثانية لخدمة أهداف المؤسسة العسكرية الأمريكية في كل من آسيا وأوروبا ثم خلال الحرب الكورية "في المعنى الضيق تشمل الحرب النفسية استخدام الدعاية ضد العدو مع ما يكملها من الأعمال العسكرية، ويمكن أن نسميها محاولات الإقناع المنظم البعيدة عن العنف والحروب ويمكن اعتبارها إلى حد ما إقناعًا بالعنف" كما يعرف الدعاية العسكرية بأنها "الاستعمال المخطط لأية صورة من صور الاتصال التي تهدف إلى التأثير على عقول ومشاعر وأعمال مجموعة معينة من الأعداء

أو المحايدين أو الأصدقاء لتحقيق غرض تكتيكي أو استراتيجي معين.

ومن التعريفات الأمريكية أيضًا أن الحرب النفسية "هي أحد الأعمال التي تمارسها الاستخبارات من خلال محاولة التلاعب بأفكار وقناعات العدو للتأثير على سياسته.

إذ يتم معالجة الأفكار وتحريفها وتغييرها ثم نقلها إلى الآخرين من خلال عمليات منظمة لإغوائهم وتغيير قناعاتهم وأفكارهم بدون استخدام العنف.

ولا يمكن أن تشن الحرب النفسية منفردة بل لابد لها من أن تكون جزءًا مكملاً إما لحرب شاملة أو حرب محدودة (صراع عسكري عنيف) وكجزء من حرب سياسية (وهي الحرب التي تواجه فيها الدولة خصومها بالوسائل الدبلوماسية، والوسائل الاقتصادية والإعلامية والدعاية دون أن تتورط في اللجوء إلى استخدام القوة. وتهدف الحرب النفسية إلى استحداث تصورات معينة لدى العدو أو نفي تصورات معينة عن طريق الدعاية أو عمليات عسكرية استعراضية والتنسيق بين العمل العسكري والعمل الدبلوماسي لزرع تصورات معينة وإحداث الفوضى والبلبلة في معسكر العدو للتأثير على روح الجنود المعنوية وعلى انضباطهم وعلى قرارات ضباطهم وقادتهم بالإضافة إلى عمليات غسل الدماغ" وغسل الدماغ عمل منظم يخضع له عادة أسرى الحرب أو متتبعو برامج إذاعة العدو وإرساله التلفزيوني.

كل هذه الوسائل اتبعتها الولايات المتحدة في العراق حتى أطلق بعضهم على هذه الحرب "حرب تدمير العقول" وخاصة استعراض القوة ما دعا بأحد المحللين أن يقول إن الولايات المتحدة كادت أن تقيم زفة إعلامية لكل فرد من قواتها وهو في طريقه إلى العراق لبث الرعب ليس في نفوس العراقيين فقط بل يتعدى ذلك إلى حلفائها أنفسهم ما يشير إلى أن هذه الحرب تتعدى مخاطرها الحدود العراقية إلى دول أخرى في المنطقة.

اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والقضايا العربية المصيرية

مثلت اجتماعات الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت يوم 2003/9/24 فرصة مناسبة لطرح كافة الرؤى والتصورات الدولية بشأن العديد من القضايا الدولية، والإقليمية، وفي مقدمتها تطورات الأوضاع في المنطقة العربية، والتي تواجه ظروفاً بالغة التعقيد، ألقت بظلالها على هذه الاجتماعات، سواء لجهة استمرار حالة الانفلات الأمني وعدم الاستقرار التي يعاني منها العراق في ظل الاحتلال والانقسام الدولي بشأن تحديد مستقبله، أو لجهة تصاعد السياسات القمعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية والتي كان آخرها قرار تل أبيب بإبعاد الرئيس عرفات، وغيرها من القضايا التي تهم المنطقة.

ولاشك أن القراءة المتأنية لكلمات وخطب قادة ورؤساء وفود العديد من القوى الدولية والإقليمية أمام الجمعية العامة، يمكن أن تساعد في فهم طبيعة الموقف الدولي من القضايا العربية، وحدود الاتفاق والتباين في مواقف القوى الدولية منها وتوجهاتها بشأن كيفية التعامل معها باعتبار أنها تمثل عاملاً حاسمًا في تحديد نمط تطوراتها المستقبلية.

ومن بين هذه القضايا استحوذت **الأزمة العراقية** بكل أبعادها وتعقيداتها على النصيب الأوفر من المناقشات، التي شهدتها الجمعية العامة، والتي عكست بشكل أو بآخر استمرار الانقسام الدولي فيما يتعلق بإدارة هذا الملف وكيفية التعامل معه وخاصة بين الولايات المتحدة وفرنسا، ففي خطابه الذي اعتبره البعض بمثابة إملاءات على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي واستمرارًا لسياسات الهيمنة والغطرسة الأمريكية رغم المأزق الذي تواجهه واشنطن في العراق، دافع الرئيس الأمريكي بوش بقوة عن قراره السابق بغزو العراق واحتلاله، مشيرًا إلى:

أن سياسات بلاده الانفرادية كفلت المصداقية للكيان الدولي متمثلاً في الأمم المتحدة، كما دافع عن مبدأ "الحرب الوقائية" التي استند إليها في حربه على العراق، قائلاً: "على الدول أن تمتلك الحكمة والعزيمة لإيقاف التهديدات الخطيرة قبل حدوثها" رافضًا بذلك التعهد بعدم تكرار هذا الهجوم ضد أية دولة أخرى تعتقد واشنطن أنها قد تمثل تهديدًا لها في المستقبل، كما رفض بوش تحديد جدول زمني لنقل السيادة إلى الشعب العراقي عبر وسائل منظمة وديمقراطية، مؤكدًا أن هذه العملية "يجب أن تتم على أساس حاجات الشعب العراقي من دون استعجالها أو تأخيرها من خلال رغبات أطراف أخرى"، وحصر دور الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب في "المساعدة على تطوير الدستور العراقي الجديد وتدريب الموظفين المدنيين وإجراء انتخابات حرة وعادلة"، معتبرًا أن العراق الديمقراطي ستكون له قوة في إلهام آخرين في الشرق الأوسط بمن فيهم الشعب الفلسطيني.

وقد ربط بوش في خطابه بين حربي أفغانستان والعراق من ناحية والحرب على الإرهاب من ناحية أخرى، مشيرًا إلى أن نظام طالبان كان متبنيًا للإرهاب وخادمًا له وأن نظام صدام حسين أقام روابط مع الإرهاب وامتلك أسلحة دمار شامل، وقال: "إن تحالفنا الدولي في العراق ينفذ مسؤولياته، فنحن نقوم بغارات محكمة ضد الإرهابيين وضد ما تبقى من النظام السابق الذين جعلوا من العراق الواجهة المركزية للحرب على الإرهاب، وسيهزمون".

ويكشف هذا الخطاب بصفة عامة عن مجموعة من الدلالات والملاحظات المهمة منها:

1- استمرار نهج الإدارة الأمريكية القائم على الانفراد بالقرار وتهميش بقية الأطراف وخاصة الأمم المتحدة من خلال الإصرار على إعطائها دورًا ثانويًا في إدارة العراق وتحديد مستقبله، حصره بوش في تقديم المساعدة في إعداد الدستور وإجراء الانتخابات العراقية، وهو ما اعتبره العديد من المراقبين موقفًا استعلائيًا يعبر عن غطرسة وسطوة القوة في العلاقات الدولية.

واللافت أن هذا الموقف من جانب الإدارة الأمريكية يأتي في الوقت الذي يقف فيه بوش في حاجة ماسة لمساعدة المجتمع الدولي لإخراج بلاده من المأزق الذي قادها إليه في العراق، خاصة مع تصاعد عمليات المقاومة التي نجحت في رفع التكلفة البشرية والمادية لتواجد قوات الاحتلال، حيث أسفرت عملياتها حتى منتصف سبتمبر 2003 عن مقتل أكثر من 175 جنديًا أمريكيًا وإصابة أكثر من 1100 آخرين، إضافة إلى استمرار حالة الفوضى الشاملة والانفلات الأمني الذي يعيشه العراق والذي عكسته تفجيرات السفارة الأردنية ومقر الأمم المتحدة في بغداد واغتيال الزعيم الشيعي البارز "محمد باقر الحكيم" وعضو مجلس الحكم الانتقالي "عقيلة الهاشمي"، الأمر الذي أدى إلى تراجع شعبية بوش إلى ما كانت عليه قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث هبطت في بعض استطلاعات الرأي إلى ما دون الـ 50٪ وهو ما سبب قلقًا متزايدًا لإدارته خاصة مع اقتراب الانتخابات الأمريكية.

كما يتناقض هذا الموقف مع العديد من المطالبات الأمريكية سواء داخل الإدارة أو الكونجرس والتي تطالب بتوسيع دور الأمم المتحدة في إعادة الأمن والاستقرار إلى العراق، حيث أكد السيناتور الأمريكي" جوزيف بيدن" يوم 2003/8/30 أن التكاليف الباهظة لاحتلال العراق من الناحيتين البشرية والمادية هي من الضخامة بحيث لا يمكن للولايات المتحدة وحدها أن تتحملها، مشيرًا إلى أن الأمريكيين يشكلون 95٪ من عدد القتلى ويتحملون 95٪ من التكاليف ويشكلون أكثر من 90٪ من حجم القوات، كما أكد السيناتور الديمقراطي "جوزيف ليبرمان" يوم 2003/9/9 أن ما تحتاج إليه الولايات المتحدة هو خطط لبناء تحالف دولي وتعيين مدير دولي لإدارة العراق في إشارة واضحة إلى رغبته في أن تتخلى واشنطن عن المنصب الذي يشغله "بول بريمر".

ويشير هذا الموقف من جانب الإدارة الأمريكية إلى اقتناعها بأنها سوف تنجح في تمرير قرار جديد من مجلس الأمن يمنحها سلطات واسعة في إدارة العراق سياسيًا واقتصاديًا ويقلل في الوقت ذاته من أعبائها المالية والبشرية دون تقديم تنازلات جوهرية فيما يتعلق بالسيطرة على مقاليد الحكم، أو تكوين تحالف دولي خارج إطار الأمم المتحدة وتحت قيادة أمريكية للقيام بعمليات إعادة الإعمار والحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، في حين أرجعه البعض إلى استمرار سيطرة تيار الصقور على مفاتيح صنع القرار في الإدارة الأمريكية.

2- أن ربط بوش بين العراق والإرهاب يمثل محاولة لإعادة تكييف الصراع في العراق ليس باعتباره صراعًا بين قوة احتلال ومقاومة، ولكن باعتباره حربًا ضد الإرهاب، بهدف إقناع القوى الدولية المختلفة بضرورة إرسال قوات لحفظ الأمن والاستقرار فيه والمشاركة في جهود إعادة إعماره، وإقناع الرأي العام الداخلي بدعم سياساته في العراق مستغلاً في ذلك حلول الذكرى الثانية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر والفزع الذي أحدثته في نفوس المواطنين الأمريكيين.

وكان بوش قد كرر اتهاماته تلك في خطابه الذي ألقاه يوم 2003/9/8 والذي وصف فيه العراق بأنه أصبح الجبهة الرئيسية للحرب على الإرهاب، بيد أن هذه الاتهامات تعرضت لانتقادات قوية حتى من داخل الرأي العام الأمريكي نفسه، حيث أكد معظم المراقبين أن إدارة بوش فشلت في إثبات وجود علاقة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، وأن الهدف من تكرار المحاولة هو تشويش الرأي العام الأمريكي وصرف انتباهه عن المأزق الذي تعيشه

س

القوات الأمريكية في العراق، بل وأكد بعض هؤلاء أن العراق شهد في ظل سيطرة قوات التحالف تزايدًا ملحوظًا في أعداد العناصر الإرهابية التي تتسرب إليه لمقاومة القوات الأمريكية بشكل جعل منه إحدى البؤر الإرهابية، وهذا الوضع لم يكن موجودًا أثناء حكم النظام العراقي السابق، ما يؤكد مسؤولية إدارة بوش عن تزايد هذه الظاهرة، وهو الأمر الذي بدأت تقتنع به قطاعات متزايدة من الشعب الأمريكي التي بدأت تتخلص من الأبعاد النفسية لهجمات سبتمبر.

3- أن تمسك بوش بمبدأ الحرب الوقائية والذي يعطي لبلاده الحق في توجيه هجمات استباقية ضد أية دولة أو منظمة ترى أنها قد تمثل تهديدًا محتملاً لها في المستقبل يكرس السلوك الانفرادي الأمريكي بعيدًا عن الشرعية الدولية كما أنه يفتح المجال أمام واشنطن لتكرار التجربة ضد دول أخرى في المنطقة قد ترى أنها تمثل تهديدًا لمصالحها، الأمر الذي من شأنه أن يكرس حالة عدم الاستقرار في النظام الدولي برمته، حيث يمكن أن تلجأ أية دولة كبرى إلى استخدام هذا المبدأ في تبرير هجومها على دول أخرى بزعم أنها تمثل تهديدًا لها.

وانطلاقًا من ذلك، فقد تعرض خطاب بوش لهجوم وانتقادات قوية خاصة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الفرنسي جاك شيراك، إذ **انتقد عنان** مفهوم "الحرب الوقائية" الذي تذرعت به واشنطن لشن الحرب على العراق، قائلاً: "إن المنطق الذي تتذرع به بعض الدول معتبرة أن من حقها ومن واجبها استخدام القوة بشكل وقائي يمثل استخفافًا جوهرياً بالمبادئ التي قام عليها – ولو بشكل غير متكامل – السلام والاستقرار العالميان خلال السنوات الـ 58 الماضية"، مشيرًا إلى أن ادعاء بعض الدول بأن لديها الحق في استخدام الضربات الوقائية حتى على أراضي الدول الأخرى من شأنه

أن يخلق سابقة ينجم عنها التوسع في استخدام القوة بصورة انفرادية من دون الاعتماد على القانون أو على تبرير ذي مصداقية، ورغم تأكيده على ضرورة مواجهة المخاوف التي تجعل بعض الدول تشعر بأنها معرضة للخطر بالشكل الذي يدفعها للقيام بتحركات من جانب واحد، إلا أنه شدد على أن الأمم المتحدة ضرورية لإضفاء الشرعية على استخدام القوة باستثناء حالات الدفاع الشرعي عن النفس، كما أكد عنان أن الأمم المتحدة مستعدة للعب دورها الكامل في العراق إذا هدأت الأوضاع الأمنية فيه، وذلك بعد ساعات قليلة من قيامه بسحب بعض موظفي المنظمة الدولية من العراق وتأكيده أنه سيعيد النظر في عمليات المنظمة في بغداد بعد الاعتداء الثاني الذي وقع على مقرها يوم 2003/9/22، وهو ما اعتبره الكثير من المراقبين مؤشرًا على تقليص دور الأمم المتحدة في العراق.

كما ندد **الرئيس الفرنسي جاك شيراك** في كلمته أمام الجمعية العامة بـ "الحرب الأحادية " التي شنتها الولايات المتحدة على العراق قائلاً: "إنه في ظل عالم مفتوح لا يستطيع أحد أن ينعزل أو يتصرف وحده باسم الكل ولا يستطيع أحد قبول أن تعم الفوضى مجتمعًا بلا ضوابط ولا يوجد بديل للأمم المتحدة "، وطالب بنقل السلطة إلى العراقيين وفقًا لجدول زمني واقعي وتحت إشراف الأمم المتحدة، وحدد شيراك في حواره مع صحيفة نيويورك تايمز يوم 2003/9/22 الفترة الزمنية اللازمة لانتقال السلطة بأنها تتراوح ما بين ستة وتسعة أشهر، وهو ما انتقدته العديد من وسائل الإعلام الأمريكية باعتبار أن هذه الفترة غير واقعية، كما انتقد شيراك وجهة النظر الأمريكية التي ترى أن غزو العراق واحتلاله يمكن أن يكون نقطة تحفيز قوية للتغيير في منطقة الشرق الأوسط وجعلها أكثر انفتاحًا وديمقراطية، مشيرًا إلى أن بلاده ترى أن الحرب على العراق كانت بمثابة "صدمة كبيرة" للمنطقة ولثقافتها وأن نتائجها ستكون سلبية.

وعلى الرغم من ذلك فقد أخذ خطاب شيراك توجهًا أكثر ميلاً للتهدئة والمهادنة تجاه واشنطن، حيث أكد أن بلاده لن تلجأ إلى استخدام حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة ويقضي بنشر قوة متعددة الجنسيات في العراق تحت قيادة أمريكية، قائلاً: "إما أن تصوت فرنسا "بنعم" في حالة أن تكون هناك رؤية سياسية بعيدة المدى تقوم على وضع تاريخ محدد لنقل السيادة وإعطاء الأمم المتحدة دورًا حيويًا في العراق، وإما أن تمتنع عن التصويت"، كما أكد أن الصداقة بين بلاده وواشنطن أقوى بكثير من الخلافات بينهما، بل وأوضح استعداد بلاده للمساعدة في وضع برامج لتدريب الجيش والشرطة العراقيين بمجرد نقل السيادة للعراقيين.

س

ورغم أن **الموقف الألماني** جاء أقرب إلى نظيره الفرنسي إلا أنه كان أكثر مهادنة مع الموقف الأمريكي؛ حيث أكد المستشار "جيرهارد شرودر" على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة في العراق لتمكين شعبه من إعادة بناء دولته تحت حكومة مستقلة، وطالب بإعادة السيادة إلى العراقيين في أسرع وقت ممكن دون تحديد جدول زمني لذلك، مؤكدًا أن هذا الأمر لا خلاف عليه، وأن التفاوض يتم الآن حول الفترة الزمنية الواقعية لتحقيق ذلك، وجدد "شرودر" عرض بلاده بالمساهمة في تدريب قوة أمنية عراقية في ألمانيا، إلا أنه جدد رفض حكومته إرسال جنود ألمان إلى العراق.

وفي المقابل **شهد الموقف الروسي** من القضية العراقية تحولاً ملحوظًا لصالح واشنطن، حيث لم يعد لدى موسكو مانع حقيقي في إرسال قوات إلى العراق لمساعدة واشنطن في حفظ الأمن والسلام في العراق؛ حيث أكد "بوتين" استعداد بلاده للمشاركة في أية عمليات تشرف عليها الأمم المتحدة أو في أية عمليات ائتلافية تكون بتفويض من مجلس الأمن، وأوضح في ختام مباحثاته مع بوش يوم 2003/9/26 أن درجة وحجم المشاركة الروسية في العراق سيتم تحديدها بعد التصويت على مشروع القرار المقترح في مجلس الأمن دون أن يعلن أي تعهدات في هذا المجال، كما أكد "بوتين" أن المصالح الاستراتيجية

بين بلاده وواشنطن أكبر من أي اتفاق أو خلاف وأن إدارك هذه الحقيقة مكن البلدين من تجاوز خلافهما حول هذه القضية، وهو الموقف الذي وصفته مستشارة الأمن القومي الأمريكية كونداليزا رايس يوم 2003/9/28 بأنه "بنَّاء"

أما **الموقف الصيني** فلم يشهد تغيرًا مهمًا، حيث أكدت بكين في كلمتها على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة في عراق ما بعد الحرب من خلال تقديم المساعدة في عمليات إعادة الإعمار حتى يستعيد الشعب العراقي سيادته في أقرب وقت.

وبتحول الموقف الروسي الذي ينبع من اعتبارات مصلحية بحتة، والتراجع النسبي في الموقف الألماني، بل واتجاه فرنسا نفسها إلى المهادنة بعد تأكيد أنها لن تستخدم الفيتو ضد مشروع القرار الأمريكي في مجلس الأمن، يتضح ضعف وربما انفراط عقد التحالف الأوروبي المناهض للسياسات الأمريكية بشأن العراق، الأمر الذي يفتح المجال واسعًا أمام واشنطن لتمرير هذا القرار دون تقديم تنازلات جوهرية فيما يتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة العراق وإعادة إعماره أو تحديد جدول زمني لإعادة السلطة إلى العرقيين، وهو ما يعني إطالة أمد الاحتلال.

وإضافة للأزمة العراقية فقد شغلت القضية الفلسطينية حيزًا مهمًا من المناقشات الدولية التي شهدتها الجمعية العامة، و رغم الاتفاق الدولي العام على ضرورة دفع وتطبيق "خريطة الطريق" لإحياء عملية التسوية في الشرق الأوسط، كشفت تصريحات وخطب قادة العديد من القوى الدولية وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن اختلافات واضحة في وجهة نظر كل منهم لهذه القضية وكيفية التعامل معها، حيث ألقى الرئيس الأمريكي بوش باللوم في تجدد العنف وتعثر عملية التسوية على السلطة الفلسطينية وجماعات المقاومة، قائلاً: "إن القضية الفلسطينية خانها قادة يتمسكون بالسلطة من خلال ترويج الكراهية القديمة وتدمير عمل الآخرين الجيد، كما أكد في تصريح لشبكة "فوكس" أنه لن تكون

هناك دولة فلسطينية طالما لم تكافح القيادة الفلسطينية الإرهاب ولم تبتعد عن عرفات"، كما أكد وزير خارجيته "كولين باول" أن بلاده ترغب في أن تبتعد أية حكومة فلسطينية جديدة عن "دسائس" عرفات إذا أرادت قيام دولة حقيقية، وطالب "باول" الحكومة الجديدة بالوفاء بثلاثة شروط حتى يتم إحراز تقدم في تطبيق خريطة الطريق، وهي: أن تتمتع بسلطة سياسية مستقلة عن الرئيس عرفات، وأن تكون لها السيطرة على جميع الأجهزة الأمنية، وأن تتعهد بالقضاء على الإرهاب، وتفكيك حركتي حماس والجهاد الإسلامي وغيرهما.

وفي المقابل لم يطالب بوش إسرائيل باتخاذ أي إجراءات لوقف سياساتها القمعية والإرهابية ضد الشعب الفلسطيني، واكتفى بدعوتها إلى العمل من أجل توفير الظروف التي تسمح بقيام دولة فلسطينية مسالمة، وطالب الدول العربية أن تمتنع عن تمويل ودعم المنظمات الإرهابية، كما طالبت اللجنة الرباعية الدولية في ختام اجتماعاتها التي عقدت يوم 2003/9/26 الفلسطينيين باتخاذ خطوات حاسمة وفورية ضد الجماعات الإرهابية وتوحيد قوات الأمن تحت سلطة واضحة لرئيس الوزراء ووزير الداخلية، ودعت إسرائيل إلى بذل أقصى الجهود لتحاشي وقوع إصابات بين المدنيين خلال الدفاع عن النفس – وهو ما يعني اعتراف اللجنة بمشروعية الإجراءات القمعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين باعتبارها دفاعًا عن النفس – ووقف النشاط الاستيطاني وعدم اتخاذ

أي إجراء بإبعاد الرئيس عرفات، ورغم تأكيد كل من روسيا وفرنسا أنه لا بديل عن تطبيق خريطة الطريق باعتبارها الحل الوحيد لتحقيق السلام في المنطقة ورفض البلدين لقرار إسرائيل بإبعاد الرئيس عرفات، إلا أنهما أصبحتا أكثر اقتناعًا بالرأي الأمريكي الذي يرى أن عرفات أصبح يمثل مشكلة أمام عملية التسوية وهو ما عكسته انتقادات شيراك وبوتين الأخيرة له.

وتثير هذه التصريحات بدورها عدة ملاحظات مهمة، منها:

ـ **استمرار سياسات الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل**: حيث تبنت إدارة بوش موقف إسرائيل الذي يطالب بتفكيك جماعات المقاومة الفلسطينية، خاصة حماس والجهاد والتي تعتبرها إرهابية واستبعاد دور الرئيس عرفات كشرط أساسي للبدء في تنفيذ خريطة الطريق، وألقت بمسؤولية تعثر عملية التسوية كاملة على الجانب الفلسطيني، متجاهلة بذلك الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والتي تتحمل المسؤولية كاملة عن تعثر عملية التسوية، وانتهاك إسرائيل لالتزاماتها بموجب بنود خريطة الطريق ، من خلال إصرارها على مواصلة سياسة الاغتيالات والتصفية والمضي قدمًا في إقامة الجدار الفاصل الذي يلتهم قرابة نصف الأراضي الفلسطينية ويمزقها إلى كيانات وكانتونات منفصلة، ومواصلة سياسة الاستيطان وفوق كل ذلك استمرار حالة الاحتلال التي تعد لب المشكلة وجوهرها، ويأتي هذا الموقف بعد أيام قليلة من استخدام واشنطن لحق النقض الفيتو ضد مشروع قرار عربي لمجلس الأمن يطالب إسرائيل بالتراجع عن قرارها الخاص بإبعاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، بما يؤكد عدم نزاهة الراعي الرئيسي لعملية التسوية.

ـ **أن هذا الموقف لا يمكن أن يساعد على التوصل إلى تسوية حقيقية للقضية الفلسطينية**: لأن هذه التصريحات تعطي الضوء الأخضر لحكومة شارون لمواصلة سياساتها القمعية ضد الفلسطينيين باعتبارها دفاعًا عن النفس كما نص على ذلك بيان اللجنة الرباعية الدولية الأخير والتنصل من التزاماتها بموجب خريطة الطريق بزعم أن الفلسطينيين لم يكافحوا الإرهاب بالشكل المطلوب، بل وتشجيعها على المضي قدمًا في تنفيذ قرارها الخاص بإبعاد عرفات أو تصفيته الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى انهيار السلطة الفلسطينية، ودخول المنطقة في دائرة مفرغة من العنف والعنف المضاد بين الإسرائيليين وجماعات المقاومة الفلسطينية.

ـ **تعكس كلمات وتصريحات قادة الدول المختلفة أمام الجمعية العامة اقتناع المجتمع الدولي بوجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية التي تنظر إلى جماعات المقاومة الفلسطينية باعتبارها منظمات إرهابية وعائقًا رئيسيًا أمام عملية التسوية**، خاصة بعد موافقة أوروبا على إدراج الجناح السياسي لحركة حماس على قائمة الإرهاب، بل واعتبار الرئيس عرفات نفسه معوقًا لهذه العملية، وهو ما عكسته تصريحات شيراك وبوتين رغم اعترافهما بأنه يظل الشخص الأكثر قدرة على تحقيق التسوية مع الإسرائيليين.

ـ **أن السلطة الفلسطينية عليها أن تختار الآن بين أمرين**: إما أن تضغط على المجتمع الدولي والدول الراعية لعملية التسوية للتدخل بفاعلية لوضع مقررات اتفاق أوسلو – الذي جاءت بموجبه — موضع التنفيذ، وإما أن تنسحب من الساحة لتعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل أوسلو، بحيث تتحمل إسرائيل مسؤوليتها كاملة عن الشعب الفلسطيني كسلطة احتلال، لأنه لم يعد مقبولاً أن تستمر إسرائيل في انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين تحت سمع وبصر السلطة وباسمها ، خاصة وأن استجابة الأخيرة للضغوط الخارجية والاتجاه لتفكيك منظمات المقاومة من شأنه أن يكرس الهيمنة الإسرائيلية ويزيد من مخاوف الانزلاق لحرب أهلية تدمر ما تبقى من القضية الفلسطينية.

ورغم الاهتمام الذي شهدته اجتماعات الجمعية العامة بالقضايا العربية وخاصة قضيتي العراق وفلسطين، فقد كان لافتًا ضعف الدور العربي في الدفاع عن هذه القضايا.

فبالنسبة للقضية العراقية اقتصرت معظم الخطب والتصريحات العربية على الترحيب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي والمطالبة بتفعيل دور الأمم المتحدة في إدارته، وبسرعة إنهاء الاحتلال ونقل السلطة إلى الشعب العراقي دون التقدم بمقترحات محددة أو خطط زمنية لنقل السلطة للعراقيين أو تقديم استراتيجيات واضحة للتعامل مع هذا الوضع.

كما اقتصر الموقف العربي من القضية الفلسطينية على التنديد بالممارسات الإسرائيلية والمطالبة بتطبيق خريطة الطريق، بل إن بعض الدول العربية تبنت وجهة النظر التي تصف جماعات المقاومة بأنها منظمات إرهابية.

وعمومًا فقد أوضحت اجتماعات الجمعية العامة والآراء التي طرحتها القوى الدولية بخصوص القضايا العربية المصيرية، أن المنطقة ستواجه خلال الفترة المقبلة مأزقًا أكثر تعقيدًا خاصة في علاقاتها الخارجية، الأمر الذي يتطلب سرعة التحرك من أجل إصلاح الجامعة العربية وتفعيل العمل العربي المشترك لتكون المنطقة أكثر قدرة على التعامل مع التحديات المستقبلية، وإلا فلن يكون لها أي دور أو تأثير في النظام العالمي الجديد، بل إن وجودها ذاته قد يصبح مهددًا. ■■

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

الملتقى العربي 00 بداية جادة لتفعيل العمل العربي المشترك

بقلم د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

LONDON

Head Office : Third Floor ,46 Grays Inn Road London WCIX8LR

Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025

E.mail: (IBM) gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.

Fax : (+322) 2310646. Tel: (Direct)(+322) 2806152, Tel: (+322) 2311300.

E-mail:(IBM) a.dethier@worldonline.be

تلبية لدعوة من الأمين العام للجامعة العربية "عمرو موسى"، شاركت على مدى يومين (15 . 16 يونيو 2003) إلى جانب نخبة من المفكرين والمثقفين العرب في أعمال المؤتمر الفكري غير الرسمي الذي نظمته الجامعة؛ للبحث في سبل تفعيل وتطوير العمل العربي المشترك وآليات إصلاح الجامعة لتكون أكثر قدرة على قيادة النظام الإقليمي العربي والخروج به من حالة الضعف والعجز إلى دائرة الفعل والتأثير ومواجهة التحديات والمخاطر التي تحيط بالمنطقة بعد احتلال العراق، والتي باتت تهدد ليس فقط مصالحها وأهدافها بل مصيرها ووجودها ذاته.

وقد اكتسبت مبادرة الأمين العام هذه أهمية خاصة في ضوء **عاملين: الأول: يتمثل في الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به رجالات الأمة ومفكروها ومراكز البحوث والدراسات في عملية تطوير الجامعة وتفعيل دورها القومي**، وذلك من خلال التشخيص العلمي للوضع العربي العام والوقوف على أسباب القصور والفشل في العمل العربي المشترك، ومن ثَمَّ تقديم المقترحات والرؤى العملية التي يمكن أن تسهم في عملية الإصلاح والتطوير المنشودة.

أما العامل الثاني: فيتمثل في توقيت هذه المبادرة، إذ إنها جاءت في الوقت الذي تمر فيه المنطقة العربية بواحدة من أشد وأحرج فترات تاريخها المعاصر تكاد تصل بها إلى خيار صعب بين الوجود واللاوجود، بشكل أصبحت معه الحاجة إلى إصلاح الجامعة العربية وتفعيل دورها القومي حتمية لمواجهة التحديات التي تهدد وجود ومستقبل هذه الأمة، ومن أبرز مظاهر ومؤشرات هذا الوضع حالة الضعف والعجز غير المسبوقة التي تعانيها الأمة العربية والتي جعلت البعض يستسهل التطاول عليها وإلحاق الضرر بها وبمصالحها، وهو ما عكسه إلى حد كبير الفشل العربي في التصدي لعمليات القمع والإرهاب والتنكيل التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وعدم قدرة الدول العربية على منع الحرب ضد العراق واحتلاله رغم عدم شرعيتها، وتزايد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لسوريا وجماعات المقاومة الفلسطينية واتهامها بالإرهاب، الأمر الذي أدى إلى ضعف الثقة في الجامعة العربية ومؤسساتها رسميا وشعبيا ، بل وظهور بعض الدعوات لإلغاء الجامعة، والتي تزامنت مع محاولات خارجية تهدف إلى دمج إسرائيل وإقامة نظام شرق أوسطي بديلاً عن النظام العربي.

وقد تميز هذا الاجتماع الذي وصفه "عمرو موسى" بأنه **"عصف فكري"** بتعدد الرؤى والمقترحات التي طرحت سواء في تشخيص الوضع العربي الراهن وأسبابه أو في كيفية تفعيل وتطوير العمل العربي المشترك، ومثلت في مجملها قاعدة جيدة من الأفكار التي يمكن أن تمثل بداية جادة لعملية الإصلاح والتطوير المنشودة، وعلى رأسها إجماع المشاركين على ضرورة

س

الإبقاء على الميثاق بصيغته الحالية وإذا كانت هناك أية تعديلات أو إضافات فتأتي على شكل ملاحق.

ورغم أن معظم المشاركين في الاجتماع حمَّلوا الدول العربية مسؤولية إخفاق العمل العربي المشترك على أساس أن الجامعة العربية بإطارها الحالي ليست سوى تعبير عن إرادة الدول الأعضاء، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن الجامعة تتحمل المسؤولية قدرها في هذا الصدد؛ حيث تعاني الجامعة عدة مشاكل تعوق أداءها لوظائفها **أهمها:** تفشي البيروقراطية واللامبالاة والتضخم الوظيفي والذي واكبه غياب واضح في الكفاءات بسبب نظام التوظيف في الجامعة، وتزايد الفساد الإداري داخلها، وانتشار الواسطة والمحسوبية في شغل الوظائف، وعدم وجود رؤية أو استراتيجية محددة لتفعيل التكامل العربي.

قصور وفشل الجامعة والنظام الإقليمي العربي في حقيقة الأمر إلى مجموعة من العوامل السياسية والهيكلية المرتبطة ببنية هذا النظام، **ومن أهمها:**

- الخلل البنيوي في العمل العربي المشترك، فهذا العمل بدأ من حيث إنه من المفترض أن ينتهي دون أن يمر بالخطوات التدريجية التي اتبعتها المنظمات الإقليمية الأخرى ودون الاستناد إلى قاعدة قوية من المصالح المترابطة التي تجمع أعضاءه.
- آلية إصدار القرارات في الجامعة العربية وهي الإجماع، وهي قاعدة يصعب تطبيقها في كثير من الحالات بسبب التباين الملحوظ في المواقف القطرية العربية إضافة إلى عدم وجود آلية لتنفيذ القرارات التي تتخذ.
- تنامي النزعة القطرية على حساب المصلحة القومية، وغياب الإرادة العربية الواعية بضرورة تقوية وتعزيز مؤسسات العمل العربي المشترك، ويكفي أن نشير إلى أن 80% من قرارات الجامعة موافق عليها بالإجماع وليس بالأغلبية، بيد أن ما طبق منها لم يتجاوز نسبة الـ20% في أحسن الأحوال.
- عدم وفاء الدول العربية بالتزاماتها المالية تجاه الجامعة، في الوقت الذي تلتزم فيه هذه الدول بالتزاماتها كاملة تجاه المنظمات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة.
- النزاعات العربية . العربية والتي كان لها تأثيرها السلبي على العمل العربي المشترك وخاصة من زاوية إتاحة فرص التدخل الخارجي في العلاقات العربية البينية.

إن كل هذه العوامل والتي تطرق إلى معظمها الأمين العام في افتتاحه للملتقى أسهمت في ضعف وعدم فاعلية الجامعة العربية ودورها في تفعيل العمل العربي المشترك، ولا ينفي ذلك

س

حقيقة أن الجامعة لعبت طيلة أكثر من نصف قرن دورًا محوريًا في خدمة القضايا العربية وعلى رأسها الدفاع عن القضية الفلسطينية وتدويلها وإبقائها حية رغم المحاولات الإسرائيلية المستمرة لطمسها، وتسوية العديد من الخلافات العربية، كما أن الجامعة لا تتحمل مسؤولية الفشل في إدارة الأزمة العراقية، إذ إنها نجحت في إحداث اختراقات مهمة في هذا الملف منذ قمة بيروت العربية في مارس 2002.

وقد تعددت الرؤى والمقترحات التي طرحت في هذا الاجتماع لإصلاح الجامعة وتفعيل مسيرة العمل العربي المشترك، **وفي تصوري أن أي تحرك جاد في هذا الصدد ينبغي أن يرتكز على عدة محاور هي:**

أ) تطوير البنية القانونية والمؤسسية للنظام العربي ممثلاً في الجامعة العربية، لتكون قادرة على التكيف مع الظروف الراهنة ومواجهة التحديات المستقبلية، وهو ما يتطلب:

. إلغاء الأخذ بقاعدة الإجماع في التصويت واستبدالها بقاعدة أغلبية الثلثين في القرارات المهمة مع تطبيق قاعدة الأغلبية النسبية أو المطلقة (50% +1) في القرارات العادية.

. وضع آلية قانونية ملزمة للتنفيذ والمتابعة تشرف على تنفيذ قرارات الجامعة.

. إنشاء مجلس شورى عربي لتأكيد الطابع الأهلي للجامعة العربية وجعلها جامعة للشعوب والحكومات معا، وبشكل أكثر تطورا وفاعلية من تجارب عربية مشابهة وهي "الهيئة الاستشارية" التابعة لمجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون المغربي والتي لم تحقق حتى الآن النجاح المطلوب، ومنح الأمانة العامة للجامعة سلطة اختيار أعضائه . والذي يمكن أن يكون كبداية خمسة أعضاء من كل دولة بالتساوي . بالتشاور مع حكوماتهم.

. تفعيل نظام التسوية السلمية للمنازعات بين الدول العربية، **وذلك من خلال:**

*الإسراع بإقرار مشروع محكمة العدل العربية التي نصت المادة التاسعة عشر في ميثاق الجامعة على إنشائها منذ ما يقرب من ستين عاما، مع التأكيد على ضرورة منحها الصلاحيات الكاملة للتدخل من تلقاء نفسها لتسوية أية نزاعات محتملة أو قائمة وإعطاء أحكامها سلطة إلزامية.

س

* منح الجامعة حق التحرك بسرعة في حالة نشوب أي نزاع أسوة بما عليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ لأن التحرك المبكر لتسوية نزاع معين بين دولتين عربيتين قد يحول دون تطوره أو تصعيده، ومنح الأمين العام للجامعة سلطة التقدم بمبادرات فردية لحصر وتسوية المشاكل والمنازعات دون انتظار تكليف مجلس الجامعة، وثمة ضرورة لأن ينص أي ملحق في الميثاق في حالة تعديله على وسائل أخرى لتسوية المنازعات وعدم قصرها على الوساطة والتحكيم مثل إنشاء لجان لتقصي الحقائق، القيام بالمساعي الحميدة، تشكيل قوة سلام عربية أو حتى تشكيل قوة للتدخل السريع.

ب . تطوير جهاز الأمانة العامة للجامعة العربية . كجهاز إداري . باعتباره أحد المداخل الضرورية لتطوير جامعة الدول العربية، ومن بين الأفكار في هذا الخصوص ما يلي:

(1) إتاحة فرصة شغل منصب الأمين العام للجامعة أمام جميع الدول العربية وعدم التقيد بأن يكون الأمين العام دائما من دولة المقر، ويكون تعيينه لفترة واحدة فقط مدتها 6 سنوات.

(2) وضع شروط ومعايير محددة للوظائف الرئيسية في الأمانة العامة للجامعة العربية (الأمناء المساعدين والمستشارين) يراعى فيها الإيمان برسالة الجامعة وأن يكون شاغليها صفات قيادية ونشاطات واضحة ومعروفة في خدمة القضايا العربية إضافة إلى الكفاءة والمقدرة ويراعى أن يكون التعيين أيضا لفترة واحدة فقط مدتها 6 سنوات.

(3) تشكيل لجنة عربية تتمتع بالاستقلالية عن الجامعة تتولى مهمة اختيار الموظفين الجدد في الجامعة العربية استنادا إلى شروط ومعايير محددة ترتكز أساسا على الإيمان برسالة الجامعة واعتبارات الكفاءة العلمية وبعيدا عن المجاملة والمحسوبية والاستثناءات، كما يجب وضع معايير حقيقية لمن يعمل في البعثات الخارجية للجامعة.

(4) وضع آليات فعالة للرقابة على الجامعة، من خلال مؤتمر شعبي يعقد كل عام لتقييم عمل الجامعة من قبل المفكرين والكتّاب العرب في المجالات المختلفة، بحيث يعرض تقريره على الأمين العام لعرضه على المجلس الوزاري المختص.

جـ . ثمة حاجة إلى إيجاد الوضع السياسي العام الملائم لتفعيل وتطوير الجامعة العربية للقيام بدورها القومي، وذلك من خلال:

س

. العمل على إزالة التعارض المفتعل في كثير من الأحيان بين المصالح القطرية والقومية بما يحقق الاثنين معا، وليس أحدهما على حساب الآخر، بحيث تشعر جميع الدول العربية أن ثمة فائدة مهمة لها في تفعيل العمل العربي المشترك.

. ضرورة انتظام الدول العربية في تسديد التزاماتها المالية تجاه الجامعة حتى تتمكن من القيام بمهامها، **ويتطلب ذلك:**

* إقناع الدول العربية بأن مساهمتها المالية تنفق في أوجه الصرف المخصصة لها، وبما يحقق الفائدة للعمل العربي المشترك.

* صدور قرار يلزم الدول العربية بتسديد التزاماتها المالية وفي حالة عدم الالتزام تفرض إجراءات مثل الحرمان من حق التصويت.

* البحث عن مصادر تمويل إضافية لنشاطات الجامعة على الساحة الدولية، منها غرف التجارة العربية المشتركة والقطاع الخاص.

. تنشيط العمل الأهلي غير الحكومي باعتباره عاملاً أساسيا في تعزيز العمل العربي المشترك.

. ضرورة وجود نوع من التواصل السنوي المستمر بين الجامعة ومن يرغب من مراكز البحوث والدراسات العربية، **ويقتضي هذا من الجامعة العربية:**

* أن تضع خطة مفصلة لكيفية التعاون والاستفادة من هذه المراكز، بعقد مؤتمر تنسيقي سنوي بينها تحت رعاية الأمين العام للجامعة العربية.

* تكلف الجامعة بعض مراكز البحوث المتخصصة بوضع تصورات وسيناريوهات مستقبلية للأوضاع العربية والتحسب لآية أزمات أو مشكلات محتملة، وطرق مواجهتها.

. ضرورة قيام الدول العربية بإجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية، وتعزيز أوضاع حقوق الإنسان الإنسان داخلها، وإشراك شعوبها في صنع القرارات التي تحدد مصيرها، ليس لكونها مطلبا أو رغبة رغبة خارجية، وإنما لكونها ضرورة محلية ملحة لتعزيز الثقة بين الحكومات والجماهير باعتبارها باعتبارها السبيل الوحيد لمجابهة التحديات الخطيرة التي تواجه الأمة، ودعم مواقف الحكومات العربية في مواجهة محاولات التدخل الخارجي التي تسعى إلى استغلال هذه القضية وتوظيفها لخدمة لخدمة مصالحها وأهدافها، ويمكن للجامعة العربية أن تقدم الدعم الفني اللازم من خلال قيام أجهزتها

س

أجهزتها المتخصصة بوضع نماذج للقوانين المنظمة للعملية السياسية وحماية حقوق الإنسان وغيرها من وغيرها من المسائل ذات الصلة بحيث تكون بمثابة نماذج تسترشد بها الحكومات والبرلمانات ومجالس ومجالس الشورى العربية عند قيامها باتخاذ إجراءات في هذه المجالات.

. وضع استراتيجية واضحة ومحددة المعالم وقابلة للتطبيق على المديين القصير والمتوسط من أجل تنشيط العمل العربي المشترك وتقليص حالة الإحباط العربي العام**بحيث تتضمن هذه الاستراتيجية ما يلي:**

* الوقوف على نقاط التوافق وعدم التوافق بل والتناقض (المفتعل أو الحقيقي) في مصالح الدول العربية من خلال دراسة علمية حقيقية، والبدء بتعزيز علاقات التنسيق والتكامل حول القضايا التي حولها توافق عربي عام مع العمل على إزالة التعارض الذي يحدث في بعض الحالات.

* وضع تصورات لكل الاحتمالات الممكنة فيما يتعلق بقضايا المنطقة وعلاقاتها البينية والإقليمية والدولية وسيناريوهات التعامل معها وطرح البدائل المختلفة والمتاحة أمام العرب إزاء كل من هذه الاحتمالات؛ حتى لا يفاجأ العرب بها بما ينعكس سلبيا على مسيرة العمل العربي المشترك.

د . التركيز على العامل الاقتصاديباعتبار أن وجود شبكة مترابطة من المصالح الاقتصادية بين الدول العربية هو الضمانة الأساسية لتعزيز وتفعيل مسيرة العمل العربي المشترك والبعد به عن الأهواء والتلقبات، وهو ما يتطلب الإسراع في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودفع خطوات التكامل الاقتصادي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة

وإضافة لذلك، فإن ثمة عدة عوامل ينبغي التأكيد عليها في إطار السعي إلى تحقيق هدف الإصلاح والتطوير المنشود، **منها:**

. تشكيل لجنة من الحكماء العرب المشهود لهم بالانتماء القومي وحرصهم على تفعيل العمل العربي المشترك، تقوم بزيارة قادة الدول العربية لشرح أهداف وثيقة إصلاح وتطوير الجامعة وإطلاعهم على خطورة الأوضاع الراهنة وإقناعهم بضرورة أن يكون هناك تضامن حقيقي وإلا فالمخاطر القادمة كبيرة، بحيث يكون هؤلاء وسيلة من وسائل مساعدة الجامعة لدى الدول.

س

. أهمية التشاور والتواصل الدائم بين الأمين العام والمندوبين الدائمين لدى الجامعة وإطلاعهم على القضايا التي تخص العمل العربي المشترك، باعتبارهم لسان حال الجامعة لدى دولهم، ولسان دولهم لدى الجامعة.

. لا داعي لاستحداث منصب أو وظيفة المفوضين لأن ذلك لا يساعد في عملية الإصلاح والتطوير بقدر ما يؤدي إلى نوع من الازدواجية والبلبلة.

وعمومًا فإن مبادرة "عمرو موسى" هذه تؤكد من جديد أنه الأقدر والأجدر على قيادة العمل العربي المشترك في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها المنطقة العربية، فهو شخصية منفتحة على كل الآراء، وتتوافر فيها صفات القيادة والزعامة، وتملك رصيدًا من الاحترام والتأييد على الساحة العربية الفكرية والشعبية لمواقفه القومية المشهود له بها وحرصه على تفعيل العمل العربي المشترك.

بقلم

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2003/6/22